العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

علّة الاختصاص في النحو العربي

م.د. رنا ماجد حميد
جامعة النهرين /كلية العلوم /قسم الرياضيات وتطبيقات الحاسوب
Rana.Majid@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:
يتناول هذا البحث علة الاختصـــاص في النحو العربي، وذلك من خلال مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث؛ يتضـــمن كل مبحث ثلاثة مطالب، تناولنا في المبحث الأول تعريف الاختصـــاص وأركانه ثم تطرّقنا إلى صـــور الاسـم المختص (المعرّف بأل، والمضـــاف إلى معرفة، وأيها وأيتها)، في حين تناولنا في المبحث الثاني علة الاختصـــاص والنصـــب، وذلك من خلال ثلاثة مطالب؛ تحدثنا في الأول منها عن علة نصـــب الاسم المختص (المفعول به بفعل محذوف وجوباً)، وانتقلنا في المطلب الثاني إلى الحديث عن تقدير الفعل المحذوف (أخصّ/ أعني/ أقصـــد) ومســـوّغات الحذف الوجوبيّ، واســـتعرضـــنا في المطلب الثالث رأي الكوفيين والبصـريين في علة النصـب. وخصـصـنا المبحث الثالث للتطبيقات النحوية للاختصـاص، فتحدثنا عن علة الاختصـاص في القرآن الكريم، فعلة الاختصـاص بالحديث الشـريف، ثم ختمنا التطبيقات بالحديث عن علة الاختصـاص في الشـعر العربي، ثم ختمنا البحث بأهمّ النتائج التي توصّـلنا إليها؛ وأبرزها أنّ: علة الاختصـاص تكمن في إرادة القصـر والتمييز، وهي وسـيلة لغوية بليغة للانتقال من العموم (الضـمير) إلى الخصوص (الاسم الظاهر) لتأكيد نسبة الخبر للمتكلم.
الكلمات المفتاحية: علّة، الاختصاص، النحو العربي

Cause of Specification (ʿIllat al-Ikhtiṣāṣ) in Arabic Grammar

Dr. Rana Majid Hameed
Al-Nahrain University / College of Science / Department of Mathematics and Computer Applications / Rana.Majid@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:
This research examines the concept of specification in Arabic grammar, through an introduction, a preface, and three main sections. Each section comprises three points. The first section defines specification and its components, then discusses the forms of the specific noun (the one with the definite article, the one in a genitive construction, and the forms of "ayyuha" and "aytuha"). The second section addresses the reason for specification and the accusative case, also through three points. The first point discusses the reason for the accusative case of the specific noun (the object of an obligatory omitted verb). The second point addresses the implied verb (such as "akhsus," "a'ni," and "aqsid") and the justifications for obligatory omission. The third point reviews the views of the Kufan and Basran schools of grammar regarding the reason for the accusative case. The third section is dedicated to the grammatical applications of specification. We discuss the reason for specification in the Holy Quran, the reason for specification in the Hadith, and conclude with the reason for specification in Arabic poetry. Finally, we summarize the most important findings. The most prominent of these is that the reason for specialization lies in the intention of restriction and distinction, and it is an eloquent linguistic means of moving from generality (the pronoun) to specificity (the apparent noun) to confirm the attribution of the news to the speaker.
Keywords: Cause, Specialization, Arabic Grammar.

المقدمة:

أسلوب الاختصاص في النحو العربي تركيبٌ دلاليٌّ هامّ، يهدف إلى إيضاح الضمير (متكلم أو مخاطب) وتفسيره باسم ظاهر منصوب يسمى (المختص)، يذكر بعده بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أخص). يتميز هذا الأسلوب بخصوصية دلالية، حيث يزيل الإبهام عن الضمير، ويأتي في سياقات الفخر، أو التواضع، أو التفسير العام، مشكلاً ركيزة أساسية في أساليب التعبير عن القصد والتحديد.

ويأتي هذا البحث ليربط بين القواعد النحوية الجامدة وبين الغاية البلاغية والعلة المنطقية التي بني عليها تركيب (الاختصاص) في اللغة العربية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الاختصاص بالنحو العربي في التباسه بأساليب مشابهة (كالنداء أو المفعول به المطلق)، وضرورة التمييز الدقيق بين صوره المختلفة (المعرف بأل، المضاف، أيها وأيتها)، مع أهمية فهم العوامل المحذوفة وجوباً (أخص/أعني). تكمن أهميته في توضيح المقصود من الضمير، وتخصيص الحكم، وتعزيز الملكة اللغوية في صياغة الجمل الاعتراضية الوظيفية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

الإيجاز والتوكيد: فهم كيف يختصر الاختصاص جملة طويلة بذكر ضمير يليه اسم يوضح المقصود منه.

دقة التعبير: إزالة الإبهام عن ضمائر المتكلم (أنا، نحن) والمخاطب (أنتم) وتخصيصها.

القواعد النحوية: تعميق فهم نصب المفعول به على الاختصاص كنوع خاص من المفعول به.

الاستخدام الوظيفي: تطبيق أسلوب الاختصاص في السياقات العربية المعاصرة لبيان الفخر أو التخصيص.

منهج البحث:

أمّا المنهج الذي سنتبعه في هذا البحث فهو منهج وصفيّ تحليليّ، يتابع الظواهر على النحو الذي جاءت عليه، ويدقق في الأشياء الموصوفة، مع الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتتبع الأسلوب في الشواهد النحوية.

التمهيد:

من أبرز أسرار البلاغة العربية ظاهرة العدول عن الإطلاق إلى التقييد، ومن صورها أسلوب الاختصاص؛ الذي يأتي ليزيل إبهاماً أو يخصص عموماً في الضمائر، محمولاً على عللٍ بلاغية تتراوح بين التفخيم والتواضع والبيان، مما يجعله باباً واسعاً لفهم مقاصد المتكلم ودقائق النحو العربي.

ويتعدّى الاختصاص كونه قاعدة نحوية صورية ليمثّل ظاهرة أسلوبية تهدف إلى تعيين المقصود من ضمير عام مبهم، ونقله من حيز الشمول إلى دائرة الخصوص، يجمع هذا الأسلوب بين الإيجاز والبيان، ويسعى هذا البحث إلى تفكيك علة حذف الفعل، ووجوب النصب، والوقوف على الآراء النحوية التي ناقشت هذه العلة، مستنداً إلى أمهات الكتب النحوية، لاستجلاء الأسرار الكامنة وراء هذا الأسلوب الدقيق في اللغة العربية.

المبحث الأول: تعريف الاختصاص وأركانه:

المطلب الأول: تعريف الاختصاص لغةً واصطلاحاً:

الاختصاص لغةً هو مصدر الفعل (اختصَّ)، ويعني قَصْر الشيء على فرد أو مجموعة دون غيرهم، أو انفراد شيء بمعنى أو خاصية.[1]

أما اصطلاحاً فهو: "إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها".[2]

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، م دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، ادة (خصص)

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، 110/66.

الغرض منه: الغرض الأصلي من الاختصاص الاصطلاحي هو: التخصيص والقصر، وقد يكون الغرض الفخر[1]؛ نحو: "إني -العربي- لا أستكين لطاغية". "إني -الرحالة- أتعلم من الرحلة ما لا أتعلمه من الكتاب"، وقول الشاعر:

"لنا -معشر الأنصار- مجد مؤثل بإرضائنا خير البرية أحمدا"[2]

أو: التواضع[3]؛ كقولك: "أنا -الضعيف العاجز، لا مانع أن يكون تقديره: أعني، أو: أقصد، أو: أريد ... أو ما شاكل هذا إلا أن الفعل: "أخص" هو المشهور، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحوياً: (الاختصاص)، ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله ولهذا يعدون "المخصوص" هنا نوعا من "المفعول به" الذي ينصب بعامل واجب الحذف.

أو: تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس، أو نوع، أو عدد[4]، نحو: "نحن -الناس- نخطئ ونصيب؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربة تعصمه من الزلل مرة أخرى"، "نحن -المثقفين- قدوة لسوانا، فإن ساءت القدوة فالبلاء فادح". "أنتم -الأربعة الأئمة- نجوم الهداية، ومصابيح العرفان".

في أسلوب الاختصاص أربعة أركان هي :

1- ضمير حاضر ولغير الغائب , عامٌّ ومبهمٌ .

2- اسم ظاهر , معرفة , مدلول الضمير , يخصّصُ الضمير ويحدّده , فيزيلُ عمومه وإبهامه ؛ يُسمّى (المُختصُّ أو المخصوصُ) .

3- حكمٌ مُسندٌ معنويٌّ يقعُ على الضمير .

4- امتداد حكم المسند إلى الاسم الظاهر المعرفة (شريك الضمير في الدلالة) فيختصُّ الاسمُ الظاهرُ بالحكم (الخبر) ويقتصرُ عليه , لأنّه أخصّ من الضمير الذي بمعناه .[5]

أغراض الاختصاص (الباعث عليه):

الفخر: مثل: "أنا -العربيَّ- لا أذل".

التواضع: مثل: "إني -العبدَ- الفقيرَ إلى عفو ربي".

بيان المقصود: مثل: "نحن -المعلمين- نبني العقول".[6]

المطلب الثاني: أركان جملة الاختصاص (الضمير، الاسم المختصّ، المكملات):

أولا: أن المنصوب على الاختصاص اسم ظاهر لا ضمير، وهو معرفة لا نكرة فهو إذن باختصار -كما قال ابن هشام- اسم ظاهر معرفة، وهو بالتحديد ما يلي:

١ - أن يكون مقترنا "بأل" كما جاء عن العرب قولهم: "نحن العربَ أقْرَى الناسِ للضيف".

٢ - أن يكون مضافا لمعرفة مطلقًا، كما نسب للرسول قوله: "إنّا آل محمدٍ لا تحلُّ لنا الصدقة".

٣ - أن يكون كلمة "أي، أية" فتعامل كما تعامل في النداء، بمعنى أنها تبنى على الضم وتوصف باسم فيه "أل" كقولك: "لنا تاريخ مجيدٌ أيُّها المصريون".

ثانيا: يتقدم على المنصوب على الاختصاص ضمير ينسب له معنى من المعاني، والمقصود بهذا المعنى في الحقيقة إنما هو الاسم المنصوب على الاختصاص.

إذ هو الهدف من الجملة كلها، وهذا الضمير والمعنى المنسوب له يلاحظ فيهما ما يلي:

١ - الغالب في الضمير أن يكون لمتكلم، ويقل أن يكون لمخاطب ويندر أن يكون لغائب.

---

[1] يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، 170/1.

[2] النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م، ص424.

[3] يُنظر: النحو المصفى، ص424.

[4] يُنظر: النحو المصفى، ص424

[5] النحو الوافي، ص 120.

[6] النحو المصفى، محمد عيد، ص424.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد3 No 3
2026 ايار May2026

٢ - المعنى الذي ينسب للضمير قد يأتي متأخرا عن المنصوب على الاختصاص -كما ترى في المثال الأول- وقد يأتي متقدما عليه كما ترى في المثال الثاني.[1]

المطلب الثالث: صور الاسم المختص (معرّف بأل، مضاف إلى معرفة، أيّها/ أيّتها):

وأما أقسامه فثلاثة: قسم يكون بأيها وأيتها، موصوفين باسم مقرون بأل واجب الرفع كما تقدم؛ وقسم يكون بالاسم المقرون بأل، وقسم يكون مضافا، وقد ذكر ابن مالك منها اثنين أشار إلى الأول بقوله مثالا: كأيها الفتى بإثر ارجونيا، وأشار إلى الثاني بقوله: (وقد يرى ذا دون أي تلو أل) يعني أن الاسم المنصوب على الاختصاص قد يوجد تاليا لأل بغير أي؛ ثم مثل ذلك بقوله: (كمثل نحن العرب أسخى من بذل). ومنه ما مثل به المكودي: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وبقي عليه قسم ثالث وهو المضاف مثاله قوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، ومنه قول الشاعر: نحن بني ضبة...الخ ولذا قال بعضهم: لو قال: وقد «يرى مضافا أو مصحوب أل» لشمله.

وأما إعرابه فقال المكودي: هو على قسمين: قسم مبني وهو ما مثل به الناظم بقوله: (أرجوني أيها الفتى) فقوله ارجوني أمر من رجاء يرجو وإذا طلب الرجاء والواو هو الفاعل خلافا لمن قال إنه لمجرد الإشباع[2]؛ قال: ويدل على كونه للإشباع قوله أيها الفتى مفردا، فلو كان ضميرا لقال أيها الرجال ونحوه؛ والصواب أنه فاعل خطاب لجماعة فلو كان خطابا للمفرد قيل فيه: ارجني فيصح؛ والياء المتصلة به مفعول به والنون نون الوقاية، وأيها لفظ معنى على الضم لشبهه بالنداء أو نقل مبنيا؛ فلا يسأل عن علته وهو في محل نصب على الاختصاص بفعل واجب الحذف تقديره أخص، والفتى صفة له مرفوع وجوبا كما كان في النداء بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومحله نصب بفعل واجب الحذف[3].

والجملة من العامل ومعموله في محل نصب على الحال مؤكدة لصاحبها وهو ياء المتكلم المتصلة بالفعل، والتقدير ارجوني في حال كوني مخصوصا من بين الناس باستحقاق الرجاء فكأنه قال: ارجوني وأنا أحق من يرجى، وقسم معرب نصبا وهو المعرف بأل والمضاف، فمثال المعرف بأل ما مثل به الناظم وهو نحن العرب أسخى من بذل؛ فنحن مبتدأ في محل رفع، والعرب منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص؛ والجملة حالية من الضمير المذكور أو الضمير المستتر في الخبر وهو أسخى، وهي مؤكدة ولا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، ومن مضاف إليه وهي اسم موصول، وبذل بالذال المعجمة فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والمعنى نحن مخصوصون بالسخاوة والبذل والعطاء للناس.

وأما معناه فإن كان بأيها وأيتها فلفظه لفظ إنشاء لأنه على صورة النداء؛ والنداء إنشاء لفظا ومعنى وهو معناه الخبر، كما جاء العكس وهو اللفظ خبر والمعنى إنشاء كقوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن) فلفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر كأنه قال ليرضعن، والله أعلم. وإن كان بغيرهما وهو المعرف بأل والمضاف فلفظه ومعناه الخبر.[4]

المطلب الرابع: الفرق بين الاختصاص والنّداء، والاختصاص والخبر:

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء:

بين الاختصاص والنداء تشابه في أمور، وتخالف في أخرى. فيتشابهان في ثلاثة أمور[5]:

أولها: إفادة كل منهما الاختصاص وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب. وفي باب النداء خاص بالمخاطب.

ثانيها: أن كلا منهما للحاضر "أي المتكلم أو المخاطب"٣ ولا يكون ضمير غائب.

ثالثها: أن الاختصاص يؤدي -بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح- إلى تقوية المعنى وتوكيده، وقد يتحقق هذا في النداء كذلك أحيانا؛ كقولك لمن هو مصغ إليك، مقبل على حديثك: إن الأمر -يا فلان- يردد النحاة هذه

---

(1) النحو المصفى، محمد عيد، ص424.

(2) رسالة في أحكام الاختصاص، عبد الله كنون، مجمع اللغة العربية، ص57.

(3) المرجع السابق نفسه، ص57.

(4) رسالة في أحكام الاختصاص، عبد الله كنون، مجمع اللغة العربية، ص58

(5) النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، 827/122.

الأوجه لإثبات المشـابهة. والحق أن هذه المشـابهة واهية، ولا يكاد أمرها يقوى إلا في "أي وأية" بسـبب بنائهما على الضـمر في محل نصـب، ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السالفة.[1]

ويختلفان في أمور: بعضها لفظي، والآخر معنوي، فاللفظية أشهرها:

١- أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقا، لا لفظا، ولا تقديرا، "لا "يا"، ولا غيرها".

٢- أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها، أو في آخرها.

٣- أنه لا بد أن يسـبقه ضـمير بمعناه في التكلم أو الخطاب -والغالب أن يكون ضـمير تكلم. ولا يصـح أن يكون ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبة، ولا اسما ظاهرا.

٤- أن الاسـم المختص منصـوب دائما في لفظه. علما كان أو غير علم إلا "أي وأية" فإنهما مبنيتان على الضـم لفظا، منصـوبتان محلا ... أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصـودة مبنيان فيه -في الأغلب- على الضم في محل نصب.

٥- أنه يقل أن يكون علما -ومع قلته جائز- نحو: أنا -خالدا- حطمت أصنام الجاهلية.

٦- أنه يكثر تصديره "بأل" بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا في بعض حالات محددة.

٧- أنه لا يكون نكرة، ولا اسم إشارة، ولا ضميرا، ولا اسم موصول.

٨- أن "أيا وأية" هنا لا توصـفان باسـم إشـارة، بخلافهما في النداء، وأن صـفتهما واجبة الرفع الصـوري اتفاقا، بخلافهما في النداء.

٩- أن "أيا" مختصة هنا بالمذكر مفردا، ومثنى، وجمعا، ولا تستعمل للمؤنث.

١٠- أنه لا يرخم اختيار، ولا يستغاث به، ولا يندب .

١١- أن العامل هنا محذوف وجوبا مع فاعله بغير تعويض، أما في النداء فحرف النداء عوض عنهما. وأن الفعل المحذوف هنا تقديره -غالبا- "أخص" أو: ما بمعناه. أما في النداء فالفعل تقديره: أدعو: أو: أنادي، أو: ما بمعناها والمعنوية أشهرها:

١- أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.

٢- أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه.[2]

وقد اقتصر ابن مالك في بيان ما سبق كله، على بيتين دونهما في باب مستقل عنوانه: الاختصاص، قال:

"الاختصاص: كنداء دون "يا" كأيها الفتى؛ بإثر: ارجونيا

وقد يرى ذا دون "أي" تلو "أل" كمثل: نحن العرب أسخى من بذل"[3]

المبحث الثاني: علّة الاختصاص والنّصب.

المطلب الأول: علّة نصب الاسم المختصّ (المفعول به بفعل محذوف وجوباً):

من الأساليب العربية الشائعة أسلوب يُعرف بأسلوب الاختصاص، وفيه اسم منصوب يعربه النحاة منصوبا على الاختصاص، ويَعُدونه نوعا من المفعول به؛ لأن قبله فعلا محذوفا وجوبا تقديره أخص.

وهذا الاسـم يأتي بعد ضـمير متكلم غالبا، أو مخاطب أحيانا، ويمتنع وجوده مع ضـمير غائب، ولما كان الضمير فيه شيء من الإبهام والغموض فإن هذا الاسم يوضحه ويبين المقصود منه، أي يبين المخصوص الذي نريده من الكلام، ومن ثَمَّ يفيد معنى القصد والتخصيص.

وأغلب ما يكون اسـتعماله في جملة اسـمية، يعرب الضـمير فيها مبتدأ، ثم يوجد بعده الاسـم الذي يوضـح المراد من الضمير، ثم يوجد الخبر، وللاسم المختص شروط هي[4]:

1- أن يكون معرفا بأل وهذا هو الغالب، مثل:

---

[1] النحو الوافي، 827/122.

[2] النحو الوافي، 827/124-123.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص428

[4] التطبيق النحوي، عبده راجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ص208.

نحن المسلمين موحِّدون.
نحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ.
المسلمين: منصوب على الاختصاص "أو مفعول به منصوب بالياء لفعل محذوف وجوبا تقديره أخص وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا".
الجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية.
موحدون: خبر مرفوع بالواو.
2- أن يكون مضافا إلى معرفة، [1]مثل:
نحن جنودَ الجيش ندافع عن الوطن.
نحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ.
جنود: مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره أخص وفاعله ضمير مستتر وجوبا, والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب لأنها جملة اعتراضيةص207
ندافع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة, والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.
3- أن يكون علماً[2]، وهذا نادر، مثل: أنا زيداً أدافع عن الحق.
أنا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
زيدا: مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره أخص وفاعله ضمير مستتر وجوبا, والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الاعراب لأنها جملة اعتراضية.
ادافع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا, والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.
ومن هذه الامثلة نلاحظ أن الاسم المنصوب على الاختصاص وقع بين المبتدأ وخبره, وحيث إنه منصوب بفعل محذوف وجوبا, وهذا الفعل له فاعل مستتر وجوباً, فقد تكونت عندنا جملة فعلية, ولا يكون لها محل من الإعراب لأنها اعترضت بين المبتدأ وخبره
4- أن يكون كلمة (أيّ) أو (أية) التي تلحقها (ها) التنبيه،[3] على أن يليها اسم معرف بأل، مثل:
أن –أيها العربي- كريم.
أنا : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
أي: مفعول به مبني على الضم في محل نصب, وفعله محذوف وجوبا تقديره أخص وفاعله مستتر وجوبا, والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب جملة اعتراضية.
ها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الاعراب.
العربي: بدل مرفوع بالضمة الظاهرة.
كريم: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.
ومعنى الجملة: أنا – مخصوصا من بين الناس بالعربي- كريم.
أنا – أيتها الطالبة – أسعى إلى العلم.
أنا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
أية: مفعول به مبني على الضم في نحل نصب, وفعله محذوف وجوبا تقديره أخص, وفاعله مستتر فيه وجوبا, والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب جملة اعتراضية.
ها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الاعراب.
الطالبة: بدل مرفوع بالضمة الظاهرة.
أسعى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا, والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.

---

[1] التطبيق النحوي، عبده راجحي، ص208.
[2] التطبيق النحوي، عبده راجحي، ص208.
[3] التطبيق النحوي، عبده راجحي، ص208.

ومعنى الجملة: أنا – مخصوصة من بين الفتيات بالطالبة – أسعى الى العلم. ويكثر استعمال (أي) و (أية) بعد جملة فعلية, وفي هذه الحالة تكون جملة الاختصاص في محل نصب حال من الضمير السابق لها, مثل:

ربنا اغفر لنا أيها المساكين.

ربنا: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة, ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف اليه.

اغفر: فعل دعاء مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. (جرى العرف على ألا نعربه فعل امر تأدبا).

لنا: جار ومجرور متعلق بالفعل أغفر.

أي: مفعول به مبني على الضم في محل نصب, وفعله محذوف وجوبا تقديره أخص, وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا, والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الضمير أنا.

ها: حرف تنبيه مبني على السكون لامحل له من الإعراب.

المساكين: بدل مرفوع بالضمة الظاهرة.

ومعنى الجملة: رب أغفر لنا مخصوصين من بين الناس بالمساكين.

المطلب الثاني: تقدير الفعل المحذوف (أخصّ، أعني، أقصد) ومسوّغات الحذف الوجوبي:

الاسم المخصوص أربعة أنواع:

الأول منها مبني على الضم وجوبا، في محل نصب وهو: "أي" للمذكر و "أية" للمؤنث؛ مع التزام كل صيغة بصورتها في جميع استعمالاتها، ووقوع "ها" التي للتنبيه بعدهما، ومجيء نعت لهما مقرون بأل التي للعهد الحضوري.

أما الثلاثة الباقية فواجبه النصب، وهي: المقرون بأل، نحو: "نحن -الشرفاء- فترفع عن الدنايا" . والمضاف، نحو: "أنا -صانع المعروف- لا أرجو عليه جزاء" . والعلم -وهو أقل الأربعة استعمالا- نحو: "أنا -عليا- لا أهاب في سبيل الحق شيئا" .

ب- الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوبا مع فاعله، والجملة -في الغالب- تكون في محل نصب، حالا من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال1؛ كالتي في مثل: ارجوني أيها الفتى. وفي مثل: ربنا اغفر لنا أيتها الجماعة.

وقد تكون أحيانا معترضة: مثل: نحن -الحكام- خدام الوطن. أي: أخص الحكام. فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره. ومثلهاك إنا -معاشر الأنبياء- لا نورث. فليس منه الضمير الذي يعرب مبتدأ في رأي كثير من النحاة -وإن كان في رأيهم تعسف.

2 التقدير: ارجوني حال كوني مخصوصا من بين الفتيان -اغفر لنا حال كوننا مخصوصين بين الجماعات. وقد نص النحاة على إعراب واو الجماعة فاعلا لفعل الأمر، وعلى إعراب جملتي الاختصاص في المثالين حالين من الياء، ونا.

3 فلا يكون لها محل من الأعراب؛ كالشأن في كل الجمل المعترضة.[1]

4 كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له. وقد نص النحاة على أنها معترضة، ولم يعربوها هنا حالا من الضمير الذي قبلها -كما أعربوها في المثالين السابقين- فرارا من مجيء الحال مما أصله المبتدأ؛ إذ الشائع بين كثرتهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ، ولا أصله مبتدأ.[2]

المطلب الثالث: رأي البصريين والكوفيين في علّة النّصب:

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو "ضرب زيدٌ عمرًا". وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت "ظننت زيدًا قائمًا" تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

---

[1] النحو الوافي، 827/125.

[2] النحو الوافي، 827/125.

العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا.
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:
الأول: أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو "يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، يا امرأة" ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابُهُ بعده.
والوجه الثاني: أنه يُسَكَّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو "ضربتَ، وذهبتَ" لئلا يجتمع في كلامهم أربعُ حركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.
والوجه الثالث: أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فلولا أنه يتنزل منزله بعضِهِ وإلا لما أُلْحِقَ علامة التأنيث؛ لأن الفعل لا يؤنَّث، وإنما يؤنث الاسم.[1]
والوجه الرابع: أنهم قالوا "حَبَّذَا" فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم؛ فصار منزلة شيء واحد، حُكِم على موضعه بالرفع على الابتداء.
والوجه الخامس: أنهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ "كُنْتِيٌّ" فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعل منزلة حرفٍ من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها.
والوجه السادس: أنهم قالوا "زيد ظننت منطلق" فألغوا ظننت، ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل.
والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد "قِفَا" على التثنية؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ، قال الله تعالى: {أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ}[2] فَثَنَّى وإن كان الخطابُ لملك واحد وهو مالكٌ خازنُ النار؛ لأن المعنى: أَلْقِ أَلْقِ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال؛ فدلّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.
وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما؛ دلّ على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما. والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل.
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما لا تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما إلى آخر ما قرروا" قلنا: هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه؛ لما بيّنا أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى.[3]
وأما قولهم: "لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه" قلنا: هذا يبطل بإنَّ؛ فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال "إن في الدار لزيدًا، وإن عندك لعمرًا" قال الله سبحانه: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً}[4] وقال تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا}[5] فنصب الاسم بإنَّ وإن لم تَلِهِ فكذلك ههنا؛ وإذا لم يلزم ذلك

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ – ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، 66/1.
[2] سورة ق: 24.
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، 67/1.
[4] البقرة: ٢٤٨
[5] المزمل: 12.

في الحرف -وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل- فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى، على أنا نقول: إن الفعل قد وَلِيَ المفعول؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عملين؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول؛ لزيادته على حروف المعاني؛ فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بان أنه قد وليه العامل، فدلّ على أن العامل هو الفعل وحده.

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو"ضُرِبَ زَيْدٌ" لعدم معنى الفاعلية، وأن يُنْصَبَ الاسم في نحو "مات زيدًا" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو "مات زيد" مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه. والله أعلم.[1]

المبحث الثالث: التّطبيقات النحويّة للاختصاص

المطلب الأول: علة الاختصاص في القرآن الكريم:

يُعد أسلوب الاختصاص في القرآن الكريم من لطائف البيان التي تُكسب المعنى توكيداً ووضوحاً، بإبراز اسم ظاهر بعد ضمير لتخصيصه بحكمٍ ما، كقوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ}. ويهدف هذا الأسلوب البلاغي إلى الفخر أو التواضع أو التبيين، مقدماً دلالات عميقة من خلال "أعني" أو "أخص" المحذوفة وجوباً

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[2]، قال البيضاويّ: "(حقّ جهاده) أي جهاداً فيه حقّاً خالصاً لوجهه، فَعُكِس، وأُضيف الحقّ إلى الجهاد مبالغة، كقولك: هو حقّ عالم، وأُضيف الجهاد إلى الضمير اتّساعاً، أو لأنّه مختصّ بالله من حيث إنّه مفعول لوجه الله تعالى ومن أجله"[3].

وقد علّل الزمخشريّ هذه الإضافة بقوله: "لإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص"[4]، ويبدو أنّ البيضاويّ نقل عبارة الزمخشريّ، بطريقة أدقّ وأخصر، وتابعه في رأيه هذا أبو حيان، وأبو السعود[5].

أمّا الشهاب الخفاجيّ فقد عقّب على كلام البيضاويّ، قال: "وأُضيف الجهاد إلى الضمير الراجع إلى الله اتّساعاً، قالوا: الاتساع؛ لأنّه كان أصله: حقّ جهاد فيه، فحذف لفظ (في)، وأُضيف إليه اتساعاً" [6].

أمّا مثال ما جاءت الإضافة فيه للمبالغة، قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ﴾[7]. قال البيضاويّ: "(واخفض لهما جناح الذل): ...وإضافته إلى الذلّ للبيان والمبالغة، كما أُضيف حاتم إلى الجود، والمعنى: واخفض لهما جناحك الذليل"[8].

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، 68/1.

[2] الحج، الآية 78.

[3] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ ، 461/2.

[4] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري [ت ٥٣٨ هـ]، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، 214/4.

[5] انظر: محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي [ت ٧٥٤ هـ كذا على غلاف المطبوع! والصواب (ت ٧٤٥ هـ)، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ، 360/6.

[6] عناية القاضي وكفاية الراضي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر، بيروت، 317/6.

[7] الإسراء، الآية 24.

[8] أنوار التنزيل 298/2.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد3 No 3
ايار 2026 May2026

ورأى الزمخشريّ أنّ الإضافة للمبالغة، أي مبالغة في التذلّل والتواضع لهما، وهو قول أبي حيّان أيضاً[1].
وتأتي هذه المبالغة من هذه العبارة اللطيفة التي لا تستطيع العبارة المباشرة التعبير عنها، فهي صورة مستعارة من غير واقع الإنسان ومن غير لغته للتعبير عن مشاعر وعلاقة قائمة على الأدب الرفيع والتواضع الجمّ والرحمة المتناهية للوالدين، فهو ذلّ وتواضع كريم مصدره القوّة والرحمة، وليس ذلّ الضعف والهوان الذي مصدره الفشل والتبعيّة ممّا لا ينسجم مع الإنسان المكرّم.
ومثاله في قوله -تعالى-: (قالوا إِنَّ لَنا لَأَجرًا إِن كُنّا نَحنُ الغالِبينَ)[2] مجيء الاسم المختص بلفظ (أي/ أيها أو أية/ أيتها) وهما المختصون من حيث لزومهما حالة الإفراد ووجوب لحاق (ها) بهما، ومثال ذلك في قوله -تعالى-: (أَيًّا ما تَدعوا فَلَهُ الأَسماءُ الحُسنى)[3]، وقوله -تعالى-: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ)[4].
قد يأتي الاختصاص مشابهاً للنداء، إلا أن الأول يختص بالمتكلم أو المخاطب، ويختص الثاني بالمخاطب فقط، ومثال ذلك في قوله -تعالى-: (قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)[5]، وقد يختلف أسلوب الاختصاص والنداء لفظاً ومعنى في حالات معينة. ومثالها أن يأتي الاسم المختص منصوباً لفظاً لا محلاً فقط مع كونه مفرداً معرفاً، بخلاف المنادى فإنه يُبنى على الضم مع كونه مفرداً معرفة، كقوله -تعالى-: (وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ* قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)[6].

المطلب الثاني: العلّة في الحديث الشريف:

تعد "علة الاختصاص" في الحديث الشريف من الدقائق الحديثية التي يبحث فيها المحدثون لبيان انفراد راوٍ معين، أو بلد، أو طبقة، بنقل حديث أو صفة معينة دون غيرهم، وذلك لتعليل سبب هذا الانفراد. تهدف هذه الدراسة إلى التمييز بين الاختصاص المقبول (كثقة الراوي). والاختصاص الشاذ الذي قد يسبب علة في الحديث، كقوله عليه الصلاة والسلام: "**نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَثُ**"[7] بنصب معاشرَ على الاختصاص.
هذا جزء من حديث شريف، وتمامه: "ما تركناه صدقة" ما: اسم موصول مبتدأ. تركناه: الجملة صلة. صدقة: خبر المبتدأ.
موطن الشاهد: "نحن معاشر" .
وجه الاستشهاد: انتصاب "معاشر" على الاختصاص؛ لمعمول واجب الحذف.
روى الأصمعي وابن الأعرابي عن رجالهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنا معشر الأنبياء بكاء"[8] ومعاشر منصوب على الاختصاص.

المطلب الثالث: العلّة في الشّعر العربيّ:

يعد "الاختصاص" ركيزة بلاغية ونحوية في ديوان العرب، تتقاطع فيه دلالات المعنى مع قواعد النحو، حيث يظهر هذا الأسلوب بشكل لافت في سياق الفخر والمدح لتعيين الممدوح أو المتفاخر وتخصيصه دون غيره من القبائل أو الأشخاص، ومن ذلك قول أحد الشعراء:

قل للحوادث أقدمي، أو أحجمي إنا بنو الإقدام والإحجام
نحن النيام إذا الليالي سالمت فإذا وثبن فنحن غير نيام[9]

---

(1) انظر: البحر المحيط 26/6.
(2) الشعراء: 41
(3) الإسراء: 110.
(4) سورة الرحمن: 31
(5) المائدة: 109
(6) الصافات: 104-105.
(7) – أخرجه أحمد في مسنده: مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة ﷺ،47/16، برقم (9972)، والنسائي في السنن الكبرى: كتاب الفرائض، ذكر مواريث الأنبياء، 98/6 برقم (6275).
(8) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، 148/1.
(9) النحو الوافي، 118/4.

العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

من يسمع: "نا" أو: "نحن" يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير. الدال على المتكلم، وعن مدلوله، وحقيقة المتكلم به، وجنسه؛ أيكون مداوله والمقصود منه: العرب، أم: أهل العلم، أم: الأبطال، أم: أبناء الشرق ... أم ... أم؟ ... أم غير هؤلاء ممن لا يحصون جنسا، ولا نوعا، ولا عددا.

أيكون المراد -مثلا-: "إنا -العرب، بنو الإقدام ... " و "نحن -الأبطال- النيام" ... و ... فالضمائر المذكورة يشوبها عيب واضح؛ هو: عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضع، فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر، معرفة، يتفق مع الضمير في المدلول، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح - زال العيب. وتحقق الغرض. كالذي تحقق بزيادة كلمة: "العرب" وكلمة: "الأبطال". فيما سبق؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضمائر، برغم أنها متجهة للمتكلم..

ويقول الشاعر:

وأنا ابن الرياض، والظل، والما ء ودادي ما زال خير وداد[1]

فمن هذا المتكلم؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم؟ أهو شاعر، أم ناثر، أم عالم، أم زاهد؟ ... ما جنسه؟ ... إن الضمير: "أنا"

لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاص؛ يزيل هذا العيب؛ كأن يقال: "أنا -الشاعر- ابن الرياض"، أو: "أنا -الشرقي- ابن الرياض" ... فمجيء هذا الاسم الظاهر، المعرفة، المعين، الواضح، الذي معناه معنى الضمير قبله -قد أزال عنه عيب العموم والإبهام. وكذلك الضمير أنت الدال على الخطاب.

قال البحتريّ:

نحن - أبناءَ يَعْرُبٍ - أَعْرَبُ الناسِ لِساناً وأَنْضَرُ الناسِ عُودَا[2]

[أبناء]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني أبناءَ يَعْرُب]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [يعرب]. وقد أُتِي به بعد ضمير المتكلمين: [نحن]، فأزال غموضه، وبيَّن المراد منه.

• قال رؤبة ابن العجّاج، وهو من بني تميم:

بنا - تميماً - يُكشَفُ الضَباب

[تميماً]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني تميماً]، وقد أُتِي به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبيّن المراد منه.

وتميم هو: ابن مُرّ ... ابن مُضَر. فهو إذاً علَمٌ نُسِبت إليه قبيلة. وليست علميّتُه مرادةً في البيت، وإنما المراد قبيلةُ تميم، أو: بنو تميم، ثم حذف المضاف. ومن هنا أنهم يقولون: جاءت تميم، وحاربتْ تميم، وهُزمت تميم ... ولا يقولون جاء تميم وحارب تميم وهُزم تميم!! وإنما توقفنا هاهنا فتلبّثنا لنبيّن أنّ العَلَم لا يُنصَب على الاختصاص، وأنّ الشاعر لم ينصب هذا الاسم إذاً على أنه علَم، بل نصبه على أنه مضافٌ إليه، حُذِف المضاف قبله.

• قال الشاعر:

إنّا - بني ضَبَّةَ - لا نَفِرُّ[3]

[بني]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني بني ضَبَّة]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [ضبّة]. وقد أُتِي به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبيّن المراد منه.

نلحظ في كل أسلوب منها بعد إزالة ما في الضمير من عيب العموم والإبهام، أربعة أمور مجتمعة، تتصل بموضوعنا اتصالا أصيلا قويا.

أولها: ضمير لغير الغائب؛ يشوبه عموم وإبهام.

ثانيها: اسم ظاهر معرفة، مدلوله الضمير، ولكنه يحدد المراد من ذلك الضمير، ويخصصه، ويوضحه؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام.

---

(1) النحو الوافي، 118/4.

(2) البحر المحيط، 245/4.

(3) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، ص145.

رابعها: امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة "لأنه شريك الضمير في الدالة؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوي" واختصاصه به، واقتصاره عليه؛ فيكون هذا اختصاصا واقتصارا على بعض معين مما يشمله الضمير.

"ذلك" أن الضمير بعمومه يشمل أفرادا كثيرة، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذي يعد أقل أفرادا منه"، وإن شئت فقل: إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير الذي بمعناه. ففي مثل: "نحن -العرب- بنو الإقدام والإحجام"، نجد الضمير العام المبهم هو: "نحن" والاسم الظاهر المعرفة هو: "العرب"، والحكم المعنوي الذي وقع على المبتدأ هو: "البنوة" للإقدام والإحجام. وقد خصص هذا الحكم ببعض أفراد الضمير؛ وهم: "العرب"، أي: صار خاصا بهم، مقصورا عليهم. وهكذا يقال في سائر الأمثلة، ونظائرها ...

خاتمة:

أسلوب الاختصاص في اللغة العربية هو تركيب نحوي يذكر فيه اسم ظاهر معرفة (يسمى المختص) بعد ضمير للمتكلم غالباً (نحن، أنا) أو المخاطب أحياناً (أنتم)، لتفسير المقصود من الضمير، ويكون هذا الاسم منصوباً بفعل محذوف وجوباً تقديره "أخص" أو "أعني" أو "أقصد".

الغرض البلاغي من الاختصاص هو قصر الحكم على الاسم المذكور بعد الضمير وتوضيحه وتخصيصه.

نتائج البحث:

علة الاختصاص تكمن في إرادة القصر والتمييز، وهي وسيلة لغوية بليغة للانتقال من العموم (الضمير) إلى الخصوص (الاسم الظاهر) لتأكيد نسبة الخبر للمتكلم.

يأتي الاسم المختص منصوباً دائماً (على الاختصاص) ويكون على ثلاث صور:

معرفاً بـ (ال)، مضافاً إلى معرفة، لفظ (أيها) أو (أيتها).

يجب حذف الفعل (أخص) وجوباً لأن الجملة تدل عليه، والاسم المنصوب يحل محله.

من شروط الجملة الاختصاص يجب أن يسبق الاسم المختص ضمير (متكلم غالباً أو مخاطب)، ويقع بين شرطتين أو يمثل جملة اعتراضية.

يعرب الاسم المختص مفعولاً به منصوباً بفعل محذوف وجوباً.

علة نصب الاسم المختص هي وجود فعل محذوف وجوباً (لا يجوز ذكره) مع فاعله، والتقدير الشائع "أخص"، "أعني"، أو "أقصد".

يشبه الاختصاص النداء في كونه يُبين المقصود، لكنه يختلف عنه في ثلاثة أوجه: لا يُستعمل معه حرف نداء، يجب أن يسبقه ضمير (متكلم/مخاطب)، وعادة ما يكون محلى بـ (أل).

يدرس النحاة الاستثناء غالباً ضمن باب المنصوبات (المفعول به)، أو يلحقونه بأبواب النداء/التحذير والإغراء نظراً لوجود الحذف وجوباً.

أظهرت نتائج البحوث حول "علة الاختصاص" (أسلوب الاختصاص) في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي أن هذا الأسلوب البلاغي، الذي يأتي فيه اسم ظاهر بعد ضمير (غالباً للمتكلم) لبيان المقصود، يُستخدم لتوكيد المعنى، الاختصار، والبيان الجزل.

المصادر والمراجع

١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ .

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤. البحر المحيط: محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي [ت ٧٥٤ هـ كذا على غلاف المطبوع! والصواب (ت ٧٤٥ هـ)، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٥. التطبيق النحوي، عبده راجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧. عناية القاضي وكفاية الراضي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر، بيروت.
٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري [ت ٥٣٨ هـ]، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٩. لسان العرب، ابن منظور، م دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
١٠. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
١١. النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م.
١٢. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
١٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.